كتابات
قلم الحوزة العلمية الشريفة
Kitabat.org
مدوّنة تُعنى بنشر الكتابات التخصصية لتراعة الحوزة العلمية الشريفة

أثر العلامة الحلي في المدرسة البحرانية

د. عيسى الوداعي

لا يكاد يختلف اثنان في أنّ بقاء ذكر عالمٍ من العلماء، وتخليده مع تتابع الدهور، ومرور الأيام مرهونٌ بطرافة ما قدّمه في سبيل العلم من نظرياتٍ وأفكار، ولعلّ الناظر في سيرورة العلم يجد أنّ ثلةً من العلماء قد حظيت بمكانة مرموقة؛ إذ يتكرر ذكرها، ولا يمكن لباحثٍ أن يتخطّاها، فمن ذا الذي يمكنه تخطي أرسطو، أو أفلاطون، أو الخليل بن أحمد، أو ابن جني، أو نيوتن، أو آينشتاين؟

والقانون نفسه ينطبق على علماء الشريعة، الذين كرّسوا حياتهم في سبيل تبيان علوم الشريعة من فقهٍ وأصول وغيرها، فأفنوا حياتهم دراسةً وتدريسًا وتأليفًا، حتى صار لهم من الطلاب ما ملأ الخافقين، غير أننا نجد ثلّةً من أولئك العلماء قد حازت قصب السبق، ففرضت نفسها على الساحة العلمية، بحيث لا يمكن لدارس العلوم الشرعية تخطّيها وتجاوزها، من أمثال الشيخ المفيد، والسيد المرتضى، والشيخ الطوسي، والمحقق الحلي، والشهيدين الأول والثاني، والشيخ يوسف العصفور، وغيرهم.

ويعدّ العلامة الحلي واحدًا من أولئك الذين فرضوا أنفسهم على الساحة العلمية؛ إذ لا يكاد مصنف في الكلام، أو الفقه، أو الأصول، أو الرجال يخلو من ذكره، والإحالة إلى مصنفاته، وما ذلك إلا لما خلّفته نظرياته الأصولية والحديثية وغيرها من أثرٍ كبيرٍ في سيرورة العلوم الشرعية، حتى غدا – بحقٍّ – فارقًا بين مرحلتين: ما قبل العلامة، وما بعده.

ونحن ناظرون في هذا البحث إلى الأثر الذي تركه العلامة الحلي في المدرسة البحرانية، إذ ارتبط اسمه بالبحرين من خلال تتلمذه على بعض أعلامها، كما اتخذت المدرسة البحرانية من كتبه

المختلفة مادةً للإقراء والتدريس، وعكف بعض أعلام البحرانيين على كتب العلامة، فشرحوا بعضها، واختصروا بعضها الآخر، في حين نُظِمَ بعضُ كتب العلامة من قبل البحرانيين كذلك.

وإذا كان ما مضى يشير إلى إعلاء البحرانيين من شأن العلامة ومصنفاته، فإنّه لا يعني أنهم لم يعارضوه، أو لم يصوبوا سهام نقدهم نحوه، بل وجدناهم يقفون معه وقفاتٍ طوالا، محاكمين منهجه في مصنفاته، ومغربلين نظرياته المختلفة، آخذين ببعضها، ورادّين بعضها الآخر، إذ وجدوا فيها ما لا يتسق وما رأوه من منهجٍ صارمٍ في الاستنباط وغيره، كما وجدوا في بعض آرائه ونظرياته اتّكاءً على غير منهج مدرسة أهل البيت فرفضوها، فالمعروف أنّ العلامة قد أسهم "في تطوير الممارسة الفقهية وغيرها من ضروب المعرفة، أي إدخال الجديد من أدوات الممارسة."[١]

العلامة الحلي في سطور:

هو جمال الدين، أبو منصور، الحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، أحد أبرز أعلام الإمامية، فهو "شيخ الطائفة، علامة وقته، صاحب التحقيق والتدقيق، كثير التصانيف، انتهت إليه رئاسة الإمامية في المعقول والمنقول"[٢] ولد في الحلة سنة ٦٤٨هـ، وتوفي بها سنة ٧٢٦هـ.

أخذ العلم عن كبار علماء عصره، منهم خاله المحقق الحلي، والخواجة نصير الدين الطوسي، والسيد جمال الدين بن طاووس، والسيد رضي الدين بن طاووس، والشيخ ميثم بن علي بن ميثم البحراني.

له كثير من التصنيفات، زادت على المئة مصنف، فقد كتب اثنين وعشرين مؤلّفًا في علم الكلام، وخمسة وعشرين في الفلسفة والمنطق، وأكثر من عشرين مؤلفا في الفقه، وغير ذلك كثير[٣]. ومن أشهر مصنفاته: منتهى المطلب في تحقيق المذهب، وتلخيص المرام في معرفة الأحكام، ومختلف الشيعة في أحكام الشريعة، والدر والمرجان في الأحاديث الصحاح والحسان، ونهج الإيمان في تفسير القرآن، وكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ونهاية الأصول، وتذكرة الفقهاء، ونهاية المرام في علم الكلام، وغيرها.

ارتباط العلامة الحلّي بالمدرسة البحرانية:

لم يكن ارتباط العلامة الحلي بالبحرين حادثًا طارئًا؛ ذلك أنّ العلامة تتلمذ على أيدي بعض البحرانيين، وروى عنهم، الأمر الذي يعني اطّلاعه على ما أنتج البحرانيون من صنوف المعرفة، فقد نصّ المؤرخون على تتلمذ العلامة على واحدٍ من أكابر أعيان المدرسة البحرانية، أعني الحكيم المتألّه، العالم الربّاني، الشيخ ميثمًا البحرانيّ[٤]، شارح نهج البلاغة، ومصنّف قواعد المرام في علم الكلام، وغير ذلك، وقد أشار ابن أبي جمهور الأحسائي في كتابه (عوالي اللآلي) إلى طرقه في الرواية، وذكر منها العلامة الحلي، ثم أشار إلى أنّ العلامة "يروي عن الشيخ العالم الكامل، محقّ

ق علوم المتقدمين والمتأخرين، ومكمل علوم الحكماء والمتكلمين، الشيخ كمال الدين ميثم بن علي بن ميثم البحراني."[٥]

أمّا ثاني العلمين اللذين روى عنهما العلامة الحلي فهو الشيخ حسين بن الشيخ علي بن سليمان البحراني، فقد ذكر العلامة الحلي في إجازته لبني زهرة أنه يروي "جميع ما صنفه الشيخ السعيد جمال الدين علي بن سليمان البحراني – قدس الله روحه، ونور ضريحه – ورواه، وقرأه، وأجيز له روايته عني عن ولده الحسين عنه، قدس سره. وهذا الشيخ كان عالمًا بالعلوم العقلية، عارفًا بقواعد الحكماء، له مصنفات حسنة."[٦]

وليس خفيًّا ما يتركه الأساتذة في نفوس طلابهم من تأثير، فيترسّم هؤلاء خطى أولئك، ويأخذون بعضًا من آرائهم، فيرددونها فيما يكتبون ويصنفون؛ لذا فإنّ المنهج العلمي يفرض على الباحث المقارنة بين آثار الأساتذة العلمية، وما صنّفه تلامذتهم، وإبراز مواطن التأثير والتأثر بين هؤلاء وأولئك، وتلك مهمة تحتاج – في تقديرنا – إلى بحثٍ مستقلٍّ؛ لذا أرجأنا الخوض فيها على الرغم من وقوفنا على بعض مواطن التشابه في الفكرة والصياغة بين كتابي العلامة الحلي، الموسوم بكشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، وكتاب الشيخ ميثم البحراني، الموسوم بقواعد المرام في علم الكلام.

ولشهرة مدرسة الحلة يومذاك، وتبوئها المكانة الرفيعة علميًّا، فقد أمّها الطلاب من كلّ مكان، وكان من أولئك الطلاب بحرانيون، أخذوا العلم عن أساطين الحلة، منهم الشيخ إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم البحراني (بعد ٦٦٩هـ)، الذي يعدّ "من أجلاء تلامذة المحقق العلامة أبي القاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلي، روّح الله تعالى روحه، وتابع فتوحه، وقد قرأ عليه كتاب النهاية، تصنيف شيخ الطائفة"[٧]، ومن أولئك البحرانيين الشيخ أحمد بن عبد الله بن المتوج البحراني

(٨٢٠هـ)، "وهو من أعظم تلامذة الشيخ العلامة فخر المحققين، أبي طالب محمد ابن العلامة الحلي، تلمذ عليه في الحلة السيفية المزيدية، وعلى غيره من علماء الحلة، واستجاز منهم، ورجع إلى البحرين، وقد بلغ الغاية في العلوم الشرعية وغيرها."[٨]

ولسنا نظنّ – وعلاقة البحرانيين بالحلة كما وصفنا – ألا يكون للعلامة الحلي منهم تلامذة مباشرون، غير أننا لم نقف على من تتلمذ على العلامة الحلي من البحرانيين مباشرة، على الرغم من تتبّعنا الحثيث لما بين أيدينا من مصادر بحرانية وغيرها، ولعلّ مردّ ذلك إلى أمرين:

أولهما ضياع كثير من التراث العلمي البحراني، الذي عَدَت عليه عوادي الزمان، حين أتلف الغازون كثيرًا منه بالإحراق، أو النهب والمصادرة، أو غير ذلك، ممّا أدى إلى ضياع كثيرٍ من تاريخ هذه المدرسة العلمي.

وأمّا الثاني فمرتبطٌ بعدم اهتمام الأوائل بترجمات أسلافهم ومعاصريهم؛ ذلك أنّ "القامات العلمية الشامخة، التي أسست وروّجت هذه الحركة العلمية، لم تجد من يؤرخ لها من أبناء البحرين إلا في بداية القرن الثاني عشر الهجري، حين التفت زعيم المدرسة البحرانية يومئذٍ، الشيخ سليمان الماحوزي (١١٢١هـ) إلى هذه الثغرة، فبدأ بسدّها، وصنّف كتابيه المشهورين: (فهرست علماء البحرين)، و(جواهر البحرين)، كما خصَّ فيلسوف البحرين الشيخ ميثمًا البحرانيَّ بترجمةٍ مستقلة، وَسَمَها بـ(السلافة البهية في الترجمة الميثمية)، أما قبل ذلك، فقد كان أمر تراجم علماء البحرين

متروكا لعلماء الرجال في العراق، أو فارس، أو غيرهما، وبدهيّ ألا يحيط الأباعد برجال البلاد أجمعين، فما يعنيهم غير تدوين المشهورين منهم."[٩]

بل إنّ البحرانيين الذين ترجموا – في أوقات لاحقة – علماء البحرين، وعرّفوا بهم وبمصنفاتهم، كالشيخ عبد الله السماهيجي في إجازته الكبيرة، والشيخ يوسف العصفور في لؤلؤة البحرين لم يحيطوا بعلماء البحرين أجمعين، بل إنّ ما ذكروه "قطرة من بحر؛ لأنّ أكثرهم إنما تعرضوا لمشايخ الإجازات، وغيرهم قليلا بالعرض، وأهملوا الأكثر؛ إمّا لعدم معرفتهم، أو لعدم اندراجهم في مشيختهم وإجازاتهم، وكذلك مصنفاتهم ذكروا منها بعضًا على جهة التمثيل، لا الحصر والتطويل."[١٠]

اهتمام البحرانيين بمصنفات العلامة:

نالت مصنفات العلامة الحلي شهرةً واسعة، فقد تناولها العلماء والدارسون في مختلف مراكز العلم الإمامية بالشرح والتحليل تارة، وبالاختصار تارة أخرى، وبالنظم تارة ثالثة، كما جُعِلت بعض مصنفات العلامة مادةً للإقراء والمدارسة في تلك المراكز، ولم تشذ المدرسة البحرانية عن ذلك، فقد أولت مصنفات العلامة اهتمامًا ملحوظًا، وجَعَلَت بعضها في صلب منهجها التعليمي، ككتابي القواعد والإرشاد؛ إذ يبدو من بعض الإشارات التاريخية أنّ هذين الكتابين كانا مقررين على الطلبة منذ زمنٍ مبكّر، فقد أجاز الشيخ يحيى بن حسن البحراني، تلميذه السيد عبد الجليل القاري بعد إنهائه قراءة كتاب الإرشاد، في سنة ٩٧٠هـ، فقال في إجازته: "فقد أنهى عليَّ هذا الكتاب، الموسوم بـ(إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان) من تصانيف شيخ الإسلام، حمى الملة والدين، أبي منصور

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، قدّس الله روحه، وأفاض على تربته المراحم الربانية، من أوله إلى آخره، السيد النبيل عبد الجليل بن أحمد الحسيني، قراءةً مرضية، تشهد بفضله وذكائه، وأجزت له العمل به وروايته..."[١١] إلى آخر الإجازة.

ولم ينصبّ اهتمام البحرانيين بالقواعد والإرشاد فحسب، بل إنّ كتب العلامة الكلامية قد نالت من البحرانيين اهتمامًا ملحوظًا، وبخاصةٍ كتابا (واجب الاعتقاد) و(شرح الباب الحادي عشر)، فقد قُرِّرَ هذان الكتابان على الطلاب، فتولّى شيوخهم وأساتذتهم شرحهما، وتبيين غوامضهما، تقريبًا إيّاهما من أذهان الطلاب، وما كان أولئك ليهتموا بتلك الكتب لو لم يروا فيها مادةً علميةً، لا يستغني عنها طالب العلم.

وقد نشر الباحث الشيخ إسماعيل الكلداري مخطوطة من القرن العاشر الهجري، تؤرخ لشخصيات علمية بحرانية مغمورة، تلك المخطوطة هي كتاب (واجب الاعتقاد) للعلامة الحلي، وقد أُثبِتَ في خاتمة تلك المخطوطة إنهاء قراءة الشيخ أحمد بن الشيخ مهنا بن أحمد بن مهنا البربوري البحراني ذلك الكتاب على أستاذه السيد حمزة الحسيني في السابع والعشرين من رجب سنة ٩٧٢هـ[١٢].

وقد تجلّى اهتمام البحرانيين بـ(الباب الحادي عشر) في ما وضعوه عليه من شروح؛ فقد شرحه الشيخ سليمان الماحوزي (١١٢١هـ)، ولم يكتفِ بشرحه، بل نظمه كذلك[١٣]، وشرح الباب الحادي

عشر أيضًا الشيخ محمد بن علي البحراني، والشيخ محمد بن علي بن يوسف بن سعيد المقشاعي الأصبعي، على ما سنذكره في ثبت تعليقات البحرانيين وشروحهم على كتب العلامة، إن شاء الله.

ولم ينسَ البحرانيون كتاب (التذكرة) للعلامة الحلي، فقد وجدنا من اختصره منهم، وهو الشيخ أحمد بن المتوج البحراني (٨٢٠هـ)، كما حاز كتاب (خلاصة الأقوال في علم الرجال) للعلامة الحلي على اهتمام البحرانيين، فقد وضع كلّ من السيد ماجد بن السيد هاشم البحراني الجد حفصي (١٠٢٨هـ)، والشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (١١٢١هـ) حاشيةً على ذلك الكتاب.

وقد وجدنا نصًّا لافتًا، مرتبطًا بعلاقة البحرانيين بكتب العلامة الحلي، فقد نقل الشيخ عبد الله السماهيجي (١١٣٥هـ) أنّ الشيخ عليًّا بن سليمان القدميّ (١٠٦٤هـ) "منع من القراءة في القواعد والإرشاد، وأمر الناس بقراءة الحديث، وكتاب مختصر النافع، فإن تجاوزوا فإلى الشرائع، فقال بعض المشايخ: إنه إنما منع من ذلك؛ لكونه لا يفهم كتب العلامة."[١٤] ولنا على هذا الذي نقله السماهيجي تعليقات:

أولها: ما ألمحنا إليه من اشتهار كتابي القواعد والإرشاد، وجعلهما مادة للإقراء والمدارسة في المدرسة البحرانية؛ الأمر الذي يدلّ على اهتمام البحرانيين بمصنفات العلامة الحلي؛ إذ لا معنى لمنع الشيخ القدمي من قراءة ذينك الكتابين لو لم يكونا من الكتب المقررة على الطلبة آنئذٍ، كما أنّا وجدنا من يعكف على شرح كتاب القواعد، وهو الشيخ أحمد بن المتوج البحراني، الذي سمّى ذلك الشرح بـ(الوسيلة إلى المسائل الضئيلة من القواعد.)

ويبدو أنّ كتاب الإرشاد كان واحدًا من أهمّ المصادر في المدرسة البحرانية، حتى أنّ بعضًا من علماء البحرين قد اعتمدوا عليه، واكتفوا بالإحالة إليه، وهذا ما أشار إليه الشيخ عبد علي العصفور (١١٧٧هـ)، وهو يعيب بعض معاصريه، ناعيًا الحال العلمية التي وصلوا إليها، ذلك أنّ "من صدّروه للحكم والفتوى، وقدّموه على أرباب الفضل والتقوى، والأوحديّ الذي يحكم في النفوس والأموال، بغير منازعٍ ولا مدافع من قرأ بعض الشرائع، أو مختصرها النافع، فلو باغتّه في بعض ما يمليه من مسائل الاجتهاد، أو طالبته بدليل ما يحكم به بين العباد، فما ترى عنده سوى: **ذَكَرَه المحقّقُ في المختصر، أو العلامة في الإرشاد.**" [إحياء معالم الشيعة، ج١، ص ١٨٥- ١٨٦]

ويبدو أنّ البحرانيين كانوا ينظرون إلى العلامة الحلي نظرةً خاصة، ويولون أقواله أهميةً لم تحظ بها أقوال غيره من الفقهاء؛ فقد لفت انتباهنا سؤالٌ وُجِّه للشيخ عبد الله السماهيجي، يقول فيه السائل: "إذا تعارض حديثٌ صحيحٌ، وقولٌ مثبتٌ عن أجلّ الأصحاب، مثل العلامة – رحمه الله – أيهما يُعمَل به؟"

وما لفت انتباهنا في هذا السؤال إلا تسوية السائل – وهو من طلبة العلم المقدَّمين – بين الحديث الصحيح الوارد عن أئمة الهدى وقول العلامة، حتى تحيّر في العمل بأيّهما إذا تعارضا! وفي ذلك إعلاء من شأن العلامة الحلي أيّ إعلاء!

ولقد كان جواب السماهيجي عن هذا السؤال أنه "إنْ كان قول العالم، سواء كان مثل العلامة – ضاعف الله تعالى إكرامه – أو أعلم منه مستندًا إلى حديثٍ صحيحٍ صريحٍ، وجب التلفيق بينه وبين

الحديث الصحيح بما يطابق الترجيحات المنصوصة عنهم – عليهم السلام – ويُعمَل بمقتضى الترجيح، فإنْ وافق الترجيح قول العالم فهو أولى، وإلا فلا، وإنْ كان ناشئًا عن الاجتهاد الصرف، والاستنباط البحت فلا يُعمَل به، إنّما يُعمَل بالحديث إن كان صحيحًا صريحًا؛ لأنّ الواجب على العباد إنّما هو العمل بقول الأئمة المعصومين – عليهم السلام – لا بقول المجتهدين." [أجوبة المسائل للشيخ السماهيجي، رسالة ضمن مجموع مخطوط، من مخطوطات مكتبة الشيخ عبد الحسين الستري، الورقة ٤١]

وأمّا تعليقنا الثاني على ما نقله السماهيجي فمرتبطٌ بنظرة البحرانيين إلى كتب العلامة، فهي عندهم من الكتب العلمية التي تحتاج إلى عدّةٍ معرفية، لا يمكن لمن لم يتحصّل عليها فهم تلك الكتب، وتلك هي التهمة التي اتّكأ عليها خصوم الشيخ القدمي، حين عللوا منعه من قراءة كتب العلامة بعدم فهمه إيّاها، على الرغم من شهادة عارفيه له بعلو قدره العلمي، كقول البهائي في شأنه: إنه بلغ أعلى مراتب الاستنباط.[١٥]

وأما ثالث التعليقات على ما نقله السماهيجي عن الشيخ القدمي، فمرتبطٌ بالدوافع التي حملت الشيخ القدمي على المنع من قراءة كتب العلامة بالخصوص، ولعلّ الخاطر الأول يرجع دافع ذلك الفعل إلى احتدام الصراع بين المدرستين الأصولية والأخبارية؛ ذلك أنّ الشيخ القدمي أحد أعلام الأخبارية المشهورين، وهو الذي نشر علم الحديث في هذه الديار وروّجه، حتى عُرِفَ بأمّ الحديث، ومعلومٌ أنّ الأخباريين يختلفون كثيرًا مع العلامة الحلي، بل يرونه المروّج الأكبر للمنهج العقلي في

الاستدلال، وهو ما لا يرتضيه الأخباريون، على ما سنقف عليه لاحقًا، إن شاء الله، فمن البدهيّ – إذن – أن يقفوا من كتب العلامة ذلك الموقف السلبي، محاولين عدم ربط طلابهم بكتب العلامة ومنهجه.

غير أنّ الذي يبعد هذا الخاطر هو إحالة الشيخ القدمي إلى كتب المحقق الحلي، وهو أصوليٌّ بحتٌ؛ فلو كان الدافع الحقيقي هو إبعاد المتلقين عن فكر الأصوليين لما أحيل الطلبة إلى غير كتب الأخباريين، والذي نحتمله – في هذا المقام - هو أنّ الشيخ القدمي أدرك التأثير الكبير الذي تركته شخصية العلامة الحلي في الوسط العلمي، ووجد – في الوقت نفسه - في كتب العلامة خللا منهجيًّا، لا يتّسق وصرامة البحث الاستدلالي، فأراد تقديم أنموذجٍ للمنهج المنضبط، وهو ما رآه في كتب المحقق، كالشرائع وغيره، وإبعاد الطلبة عن الكتب المختلة منهجيًّا؛ كي لا يتأثر الطلاب بها، والله أعلم.

والذي يبدو أنّ البحرانيين لم يقتنعوا بإبعاد تراث العلامة العلمي وإقصائه، فلم يلتفتوا إلى منع الشيخ القدمي، بل واصلوا النظر في كتب العلامة درسًا وتدريسًا، سواء في ذلك الأصوليون منهم والأخباريون، وقد وجدنا الشيخ عبد الله السماهيجي يعدد ما سمعه تلميذه الشيخ ناصر بن الشيخ محمد الجارودي منه، فعدَّ من ذلك "شيئًا من الفقه من كتاب الشرائع، وشرحيه: المدارك، والمسالك، والإرشاد، والمختلف في قرية أبي إصبع"[١٦]، كما أشار السماهيجي إلى تصنيف زميله الشيخ يوسف بن علي المَنَويّ كتابًا في شرح الإرشاد، سمّاه نهج السداد في خلافيات الإرشاد[١٧].

ونختم تعليقاتنا بالإشارة إلى اهتمام البحرانيين بمصنفات المحقق الحلي؛ ذلك أنّ الشيخ القدمي حين منع من قراءة كتب العلامة، أمر بقراءة كتاب المحقق، الموسوم بالمختصر النافع، فإن تجاوزوا فإلى الشرائع، وفي ذلك إشارة إلى أهمية كتب المحقق عند البحرانيين، فقد كتب القدميُّ نفسه حاشيةً على المختصر النافع[١٨]، كما شرح الشيخ عبد الله الستري البحراني (١٢٦٧هـ) ذلك الكتاب، وسمّى شرحه بـ(كنز المسائل والمآخذ في شرح المختصر النافع)، وأشار في مقدمته إلى منزلة كتاب المختصر؛ فإنه "كتابٌ شريف، كثير الفوائد مع وجازته."[١٩]

أمّا كتاب (تبصرة المتعلمين) الذي يبتدئ به طلاب العلوم الشرعية عادةً، فقد جُعِلَ في صلب المنهج التعليمي للمدارس العلمية الدينية في البحرين، ومازالت الحوزات العلمية في البحرين ملتزمة به إلى يوم الناس هذا، ممّا يشير إلى أهمية ذلك الكتاب في تأسيس طلاب العلوم الشرعية؛ لما فيه من منهج علميٍّ محكم، افتقدت إليه كثيرٌ من المصنفات السابقة.

ومن البدهي أن تترك مصنفات العلامة الحلي آثارها في هذا الوسط العلمي الذي احتفى بها، وهو ما وجدناه جليًّا في اعتماد البحرانيين على مصنفات العلامة بوصفها مصادر أساسية للبحث الفقهي والرجالي والأصولي، وقد بدا ذلك في الوتيرة المرتفعة لتكرار اسم العلامة في مصنفات البحرانيين، واتخاذه مصدرًا رئيسًا، فقد تابعنا الجزء الأول من كتاب (الحدائق الناضرة) للشيخ يوسف العصفور، فوجدناه قد نقل عن العلامة الحلي في ثمانين موضعًا، مؤيّدًا إيّاه في بعضها تارةً، ورادًّا عليه في بعضها الآخر تارةً أخرى، وفي ذلك إشارة بالغة لتأثير العلامة.

ولقد كان من البدهي كذلك أن يترسّم المتأثرون بالعلامة منهجه في التصنيف والتأليف، فيحتذون حذوه، ويتبعون طريقته، غير أنّ البحرانيين لم يفعلوا ذلك، بل اتّبعوا – كغيرهم من فقهاء الإمامية – منهج المحقق الحلي، وبخاصة منهجه الدقيق في كتابه العظيم (شرائع الإسلام)، والذي يبدو لنا أنّ السبب في عدم احتذاء البحرانيين منهج العلامة في التأليف إنّما يرجع إلى مآخذهم العلمية على ذلك المنهج، فقد رأوا فيه تناقضًا وتضاربًا، وعدم اتساقٍ في كثيرٍ من المواطن، وهو ما سنقف عليه لاحقًا، إن شاء الله.

ثبتٌ بشروح البحرانيين وتعليقاتهم على كتب العلامة:

١. إرشاد البشر في شرح الباب الحادي عشر، للشيخ سليمان بن الشيخ أحمد بن الحسين آل عبد الجبار القطيفي البحراني (١٢٦٦هـ) الذريعة ١/ ٥١٢

٢. حاشية على إرشاد الأذهان إلى أحكام الإيمان للعلامة الحلي، للشيخ إبراهيم بن سليمان القطيفي. الذريعة ٦/ ١٤

٣. حاشية على خلاصة الأقوال في علم الرجال للعلامة الحلي، للشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي. الذريعة ٦/ ٨٣

٤. حاشية على خلاصة الأقوال في علم الرجال للعلامة الحلي، للسيد ماجد بن هاشم البحراني الجدحفصي. الذريعة ٦/ ٨٣

٥. شرح الباب الحادي عشر للشيخ سليمان الماحوزي. الذريعة ١٣/ ١٢٠

٦. شرح الباب الحادي عشر للشيخ محمد بن علي البحراني. الذريعة ١٣/ ١٢٢- ١٢٣

٧. شرح الباب الحادي عشر للشيخ محمد بن علي بن يوسف بن سعيد المقشاعي الأصبعي. الذريعة ١٣/ ١٢٢

٨. شرح كلام العلامة في المختلف (لا ينقض الوضوء إلا حدث، والنوم حدث) للشيخ ناصر بن علي آل أبي ذيب. الذريعة ١٤/ ٣٨

٩. مختصر تذكرة الفقهاء للحلي. تأليف الشيخ جمال الدين أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن الحسن بن المتوج البحراني. الذريعة ٢٠/ ١٨٧

١٠. نظم الباب الحادي عشر للشيخ سليمان الماحوزي. الذريعة ٢٤/ ٢٠٠

١١. الوسيلة إلى المسائل الضئيلة من القواعد، وهو شرح لكتاب قواعد الأحكام للعلامة الحلي. تأليف فخر الدين أحمد بن عبد الله بن سعيد بن المتوج البحراني. الذريعة ٢٥/ ٧٥

١٢. نهج السداد في خلافيات الإرشاد، للشيخ يوسف بن علي بن فرج المنوي. الإجازة الكبيرة ٦٨

دفاع البحرانيين عن العلامة الحلي:

كان لموقف رأس الأخباريين، أعني المولى أمين الدين الاسترابادي، من العلامة الحلي أثره الكبير في من تلاه من الأخباريين؛ فقد شنّ الاسترابادي على العلامة هجومًا شرسًا، بدا في أحد وجهيه علميًّا

منهجيًّا، حين رفض تقسيم الحلي الرباعي للحديث، ورفض طريقته الجديدة في الاستنباط، القائمة على المنهج العقلي، المستورد – كما يقول الاسترابادي – من منهج غير مدرسة أهل البيت، في حين كان طابع الوجه الآخر لذلك الهجوم شخصيًّا؛ فقد شنّع الاستراباديُّ على العلامة كثيرًا، حتى نسب إليه تخريب الدين!

ولقد أخذ الأخباريون ببعض أفكار الاسترابادي المتعلقة بالمنهج العلمي، فخصوا العلامة الحلي بنقودٍ كثيرة، وذلك أمرٌ جديرٌ بالدراسة والبحث، ذلك أنهم يحمّلون العلامة تغيير مسار الفقه الإمامي، وتغليب العقل على النقل، مرجعين ذلك إلى تأثره بقواعد العامّة في الأصول، ممّا أدّى "إلى التزامه كثيرًا من القواعد الأصولية المسطورة في كتب العامّة، المخالفة لما تواترت به الأخبار عن الأئمة الأطهار، عليهم السلام، وهو كان في غفلة عن ذلك."[٢٠]

ويعزو الأخباريون اتّباع العلامة الحلي ذلك المنهج إلى مخالطته العامة، واشتغاله بمطالعة كتبهم، وغفلته عن حقيقة لجوء السيد المرتضى والشيخ الطوسي إلى تلك القواعد العقلية، إلى غير ذلك من أسباب، جعلوها السبب في بروز النزعة العقلية عند العلامة، غير أنهم لم يقدموا دليلا يؤيد دعاواهم تلك، بل هم ينقلونها اتكاءً على الاسترابادي، الذي أرسلها في فوائده المدنية إرسال المسلّمات، دون دليل يؤيدها!

ولقد حاول بعض الباحثين تعليل هجوم الأخباريين على العلامة، فأرجعوا السبب فيه إلى الأوضاع السياسية القائمة يومذاك، ومن أولئك الدكتور القزويني الذي قال: "وتظهر صحة هذا الافتراض في

الحملة التي شنّها زعماء الحركة الأخبارية الشيعية، التي ظهرت أواخر العصر الصفوي، مستهدفين العلامة بالصميم، في محاولةٍ منهم للتبرؤ من الوضع السياسي الذي كان عليه العلامة، ومحاولتهم فصل الفقيه عن السياسة بعد سقوط الدولة الصفوية."[٢١]

كما كرر هذه الدعوى نفسها في كتابه (المرجعية الدينية العليا عند الشيعة)، رابطًا بروز التيار الأخباري نفسه بالحركة السياسية، فرأى أنه "يمكن القول إنّ المذهب الأخباري كان ردّة فعلٍ لتدخّل المجتهدين بالسياسة؛ لأنّ الأخباريين حاولوا الظهور بمظهر المحافظين على الأصالة النظرية الشيعية، وفقًا للنصوص الواردة عن الأئمة، أو المنسوبة لهم، التي تحثّ أتباعهم للابتعاد عن العمل السياسي، أو تبرير تصرّفات الحكّام، وهم بذلك حاولوا ضمانة صورة الفقيه، وتنزيهه عن الشبهات التي تلتصق به من دوافع المتغيرات السياسية."[٢٢]

ولقد كنّا ننتظر من الرابطين بين هجوم الأخباريين على العلامة والحالة السياسية تقديم ما يدعم ذلك الربط، وهو الأمر الذي لم يفعلوه، بل أرسلوا الكلام إرسالا، فلا دليل على زعمهم، ولا شاهد من تاريخٍ أو غيره؛ لذلك لم يروا بدًّا من التخلي عنه، وعدم الاعتداد باستنتاجاتهم؛ لأنّ "هذه الاستنتاجات تدخل في باب تفسير الماضي بعيون الحاضر، فقد أسقطتُ صورة الفقيه المنتصر، وهو الإمام الخميني، في الدولة الإسلامية المعاصرة بإيران على صورة الفقهاء أيام السلطنة الصفوية، الأمر الذي جعل جميع الاستنتاجات خاضعة لفرضية جاهزة، لا تحتاج إلى لحشرها في مكانها؛ لتكون موضوعًا يفسّر الحادثة التاريخية تفسيرًا جديدًا، ولكن ذلك آل إلى بطلان النتائج كلّها."[٢٣]

لقد كفانا القزويني مؤنة تفنيد آرائه؛ فإنّ المعطيات التاريخية تجعل الربط بين الحركة الأخبارية بصفة عامة، وموقف الأخباريين من العلامة بصفة خاصة بالسياسة بعيدًا؛ ذلك أنّ جمهور فقهاء الإمامية – في مختلف العصور – لم يربطوا أنفسهم بالسلاطين ربطًا تامًّا، بل جعلوا بينهم وبين أولئك السلاطين مسافةً تبعدهم عنهم، دون الاصطدام بهم، ممّا سمح لهم بتحيّن الفرص المناسبة للتأثير في بعض السلاطين، وحتى الفقهاء المتأخرين، المعاصرين للسلطة الصفوية لم يتخلّوا عن ذلك النهج في التعامل مع شاهات الصفويين، فجعلوا أنفسهم مستقلين عن السلطة السياسية، على الرغم من محاولة أولئك الشاهات ربط الفقهاء بالسياسة عن "طريق تخصيص الهبات المالية لبعض المراجع؛ كي تُنفَق على طلابهم ومريديهم، أو عن طريق منح الوقف للمدرسة والقائمين عليها، إلا أنّ ذلك لم يربط المدارس بالشاه ربطًا كليًّا على مستوى السياسة، والمنهج الديني معًا؛ فجلّ ما كانت تطمح إليه المساعدة المالية من قبل الشاه هو كسب رضى المراجع، وغالبًا ما يبقى المرجع مستقلا من الناحية المالية، ومستقلا بالتالي في إدارة حوزته، ونمط تفكيره، ومنهجه، وطرائقه، واجتهاده."[٢٤]

وإذا كنّا قد قلنا إنّ جمهور فقهاء الإمامية قد جعلوا بينهم وبين السلطة السياسية مسافة، تبعدهم عنهم، دون الاصطدام بهم، فإنّ ذلك لا يعني القطيعة التامة بين الطرفين، ومن ثمّ انتفاء أشكال التعامل كلّها؛ ذلك أنّ بعض الفقهاء – أصوليين كانوا أم أخباريين – ربطتهم بعض العلاقات مع السلطة السياسية، كما هو الحال بالنسبة للعلامة الحلي، الذي ارتبط بالسلطان المغولي خدابنده[٢٥]،

والعلامة المجلسي، وهو أحد كبار الأخباريين، فقد كان مقرّبًا من الشاه سليمان الصفوي[٢٦]، بل إننا وجدنا من كبار الأخباريين من يسارع إلى السلطة السياسية، مستنجدًا بها، كما هو المعروف من سيرة الشيخ عبد الله السماهيجيّ، الذي سافر من البحرين للقاء الشاه الصفوي في أصفهان في محاولةٍ منه لإقناعه بتجهيز جيشٍ، يحرر البحرين من الخوارج الذين احتلوها.

فلا ارتباط لنقد الأخباريين العلامةَ الحلي بالعلاقات السياسية إذن، بل إنّا نرى لذلك النقد باعثين: أولهما علميٌّ منهجيّ، وهو الذي أشار إليه الأخباريون صراحةً؛ إذ لم يرتضوا منهج العلامة الحلي؛ لأنّه أعاد "الاتجاه العقلي في أشدّ ذروته مرة أخرى، بعدما ضعف منذ عهد المرتضى وابن إدريس"[٢٧]، وذلك منهجٌ متأثر بغير مدرسة أهل البيت، ولا يكاد مترجمو العلامة الحلي يختلفون في ذلك، فقد "أدى اطلاعه الواسع على الفقه والأصول السني إلى الإكثار من طرح آرائهم في كتبه، حيث كان يحللها ويناقشها، ويمكن القول إنّ مرحلة العلامة الحلي كانت من بين المراحل التي اشتدّ فيها النظر إلى أصول أهل السنة، حتى أنّ العلامة نفسه كان متأثرًا في بعض آرائه ونظرياته بالأصول عندهم."[٢٨]

لقد وجد الأخباريون في الاعتداد بالمنهج العقلي خروجًا عن منهج الفقهاء السالفين، المرضي عند الأئمة الطاهرين، لذلك أنكروا ذلك الخروج، وبدهيٌّ أن يكون للمروّج لذلك الخروج نصيبه من النقد، غير أنّنا نلاحظ أنّ الأخباريين أغلبهم حصروا نقاشهم مع العلامة الحلي في دائرة المنهج العلمي، القائم على الدليل والحجة، فلم ينزلق نقاشهم إلى الجانب الشخصي أبدًا، كما سنشير إليه في ثنايا هذا البحث.

أما الباعث الثاني فمرتبط بالأثر الكبير الذي أحدثه العلامة في من جاء بعده من الفقهاء، الذين أخذوا بآرائه، والتزموا طريقته؛ فقد كرّس العلامة "حياته لخلق جيل يأتمّ به، مضافًا إلى جيلٍ من الفقهاء الذين تتلمذوا عليه، حتى قيل إن خمسمائة مجتهد تخرجوا عليه في علوم الشريعة وغيرها"[٢٩]، ينضاف إلى ذلك أنّ العلامة الحلي "قدّم الكثير من الأفكار الجديدة في المسائل الفقهية، والأصولية، والكلامية. وإبداعاته الأصولية على قدر من الأهمية، يستحقّ بنتيجتها أن يكون على رأس هذه المرحلة، ومن الذين مهّدوا للتحولات الأصولية اللاحقة، وإنّ نقل غيره من الفقهاء الكثير من آرائه لإشارةٌ قويّة على ألمعيته، ونفوذه الفقهي."[٣٠]

ولم يشذ أخباريو البحرين عن المنهج الأخباري العام في نقد الاتجاه العقلي عند العلامة، فأخذوا – كغيرهم – بعضًا من أفكار الاسترابادي، لكنهم جميعًا رفضوا هجوم الاسترابادي الشخصي على العلامة رفضًا قاطعًا، وقد تبدّى ذلك الرفض في ثلاثة أوجه:

أولها الإعلاء من شأن العلامة، والتأكيد على وثاقته وتبحّره في العلوم؛ فإنه قد "بلغ في الاشتهار بين الطائفة، بل والعامة شهرة الشمس في رابعة النهار، وكان فقيها، متكلّمًا، حكيمًا، منطقيًّا، هندسيًّا، رياضيًّا، جامعًا لجميع الفنون، متبحرًا في كلّ العلوم من المعقول والمنقول، ثقةً، إمامًا في الفقه، والكلام، والأصول.

وقد ملأ الآفاق بتصنيفه، وعطّر الأكوان بتأليفه، ومصنّفاته أكثر من أن تُحصَر، وأجلّ من أن تقصر"[٣١]، وهو إلى ذلك "وحيد عصره، وفريد دهره، الذي لم تكتحل حدقة الزمان له بمثيل ولا

نظير، كما لا يخفى على من أحاط خبرًا بما بلغ إليه من عظم الشأن في هذه الطائفة، ولا ينبيك مثل خبير... وبالجملة، فإنه بحر العلوم الذي لا يوجد له ساحل، وكعبة الفضائل التي تُطوَى إليها المراحل، ولقد قيل: إنه وزّع تصنيفه على أيّام عمره من يوم ولادته إلى موته فكان قسط كلّ يومٍ كرّاسًا، مع ما كان عليه من الاشتغال بالإفادة والاستفادة، والتدريس والأسفار، والحضور عند الملوك، والمباحثات مع الجمهور، ونحو ذلك من الأشغال، وهذا هو العجب العجاب، الذي لا شكَّ فيه ولا ارتياب"[٣٢]، وهو "آية الله في المشارق والمغارب، سلطان العلماء، وترجمان الحكماء، مخرس شقائق المخالفين بالحجج الواضحة والبراهين، والناشر عليهم راية الخزي بين جميع العالمين، محيي رسوم الدين المبين."[٣٣]

أما **الوجه الثاني** فبدا في الاعتذار للعلامة، وتبرئته ممّا رماه به الاسترابادي؛ ذلك أن البحرانيين رأوا أنّ توجّه العلامة إلى المنهج العقلي إنّما كان بغرض الردّ على الخصوم بما يأخذون به ويستعملونه في استنباطاتهم، ومن ذلك ما وجدناه صريحًا عند الشيخ محمد بن الشيخ علي المقابي البحراني (بعد ١١٨٥هـ) الذي قال في كتابه (نخبة الأصول) ما نصه: "حتى وصلت النوبة إلى العلامة الحلي، وكان كثير البحث مع العامة، كثير النظر في كتبهم؛ لأجل الردّ عليهم، ونقض ما أبرموه في تصانيفهم من الفروع والأصول، ورأى كتب من قبله من الإمامية مشحونة بالأدلة العقلية، والقواعد الأصولية في فروع الشريعة، إمّا لإلزام الخصم، ودفع الباطل بالباطل، كما دأب المشايخ الثلاثة ومن عاصرهم، أو من باب الغفلة، كما هو شأن من تأخر عنهم، وبنى على الظاهر منهم، فأحسن الظنّ بالجميع،

ومال إلى تلك الطريقة التي أجمع عليها المخالف والمؤالف بحسب الظاهر، غفلةً منه، لا عن عمدٍ، فصنّف الكتب الكثيرة في المعقول والمنقول على ذلك المنوال، وأكثر فيها من الاعتبارات العقلية، وبسط الكلام في المسائل الغريبة، والاستنباطات العليلة."[٣٤]

وقد رأينا مثل ذلك عند الشيخ حسين العصفور (١٢١٦هـ)، الذي سُئلَ صراحةً: "كيف اعتقادكم في علمائنا الأصولية، مثل مولانا العلامة الحلي، والشيخ زين الدين، والشيخ بهاء الدين، وأمثالهم، عليهم الرحمة؟ .. ولقد رأيتُ قومًا من الأخباريين يذمونهم غاية الذم، ويحذرون من مجالستهم كالحيّة والأرقم، والعدو الأعجم، ويعدونهم من المخالفين، بل من النواصب المضلّين."[٣٥]

فأجاب الشيخ حسين إجابةً مبسوطة، بيّن فيها شيئًا من ملامح تاريخ التشريع عند الإمامية وسيرورته، ابتداءً من عصر النصّ، وصولا إلى حركة الملا محمد أمين الاسترابادي الأخبارية، وأوضح في إجابته اتّكاؤه على الكتاب والسنة فحسب، مبيّنًا خطأ من اعتمد على العقل والإجماع، ثم أخذ يعتذر للعلامة وسائر الأصوليين، معتبرًا أنّ استعمالهم الأدلة العقلية كان "إما إلزامًا للمخالفين – خذلهم الله تعالى – في مقام الاحتجاج، أو غفلة عن تلك الأدلة المسقطة لها عن رتبة الاعتبار"[٣٦]، ثم راح يشدد على عدالة الأصوليين، وعدم الطعن عليهم فإنّ "أولئك العلماء الأخباريين حيث قد بلغهم عدالة أولئك العلماء المجتهدين، وأنهم كما وصفتَ في سؤالك، بل بلغوا زيادة في ذلك، أوجب ذلك لهم حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم؛ لأنّ مقتضى عدالتهم، ووثاقتهم أن يكون حاجزًا عن الدخول فيما لم يأتِ عن أئمتهم."[٣٧]

والحق أنّ هذا العذر الذي اعتذره البحرانيان للعلامة الحلي، وهو مخالطته العامة، واشتغاله بمطالعة كتبهم، وغفلته عن حقيقة لجوء السيد المرتضى والشيخ الطوسي إلى تلك القواعد العقلية، إلى غير ذلك من أسباب، مما أدى إلى بروز النزعة العقلية عند العلامة، دعوى بحاجةٍ إلى دليلٍ يؤيدها، وهو ما لم يفعله هذان العلمان، بل أرسلا القول إرسال المسلمات!!

ولم يكتفِ الشيخ حسين العصفور بذلك، بل أخرج الأصوليين من انطباق الذم الوارد في بعض الروايات عليهم؛ فإنّ "ما جاء في الأخبار التي قدمناها، من عدم معذورية المخطئ، وأنّ وزر من عمل بفتياه في عنقه إلى يوم القيامة، وأنه مشركٌ، وفاسقٌ، إلى غير ذلك من المطاعن، فقد عرفت أنها متوجهة إلى علماء العامة، الآخذين بالرأي، والاستنباطات الظنية الاجتهادية."[٣٨]

كما كرر رأيه الرافض للطعن في الأصوليين، فقال: "وأما القدح فيهم، والكلام بما لا يناسب مقامهم فمما لا ينبغي سلوكه، حيث إنهم ممن شيّدوا دين الإمامية، ولظهور الفَضَلَةِ منهم في ذلك؛ لما سمعت من أنّ الوقوع فيهم، والطعن عليهم مما يوجب الطعن لمن سلك هذا المسلك فيهم... وبالجملة، إنّ الإعراض – كما قلنا – هو الطريق المأمون العثار، فيكون نسبتهم إلى الفسق مما لا يجوز، فضلا عن الكفر والشرك، فما ذكره – سلمه الله – في سؤاله أنّ جماعة ينسبونهم إلى النصب مما لا ينبغي الإصغاء إليه، ولا التعريج عليه."[٣٩]

ولقد تجلّى **الوجه الثالث** من أوجه دفاع البحرانيين عن العلامة في الهجوم على الاسترابادي، والردّ عليه، وتخطئته في هجومه على العلامة، فها هو ذا الشيخ يوسف العصفور قد انبرى غير راضٍ

طريقة الاسترابادي في هجومه على العلامة الحلي، فقال مذكّرًا بفضل العلامة: "إنه بما ألزم به علماء الخصوم والمخالفين من الحجج القاطعة والبراهين، حتى آمن بسببه الجمّ الغفير، ودخل في هذا الدين الكبير والصغير، والشريف والحقير، وصنّف من الكتب المشتملة على غوامض التحقيقات، ودقائق التدقيقات، حتى أنّ من تأخّر عنه لم يلتقط إلا من درر نثاره، ولم يغترف إلا من زاخر بحاره، قد صار له من اليد العليا عليه [يعني الاسترابادي] وعلى غيره من علماء الفرقة الناجية ما يستحقّ به الثناء الجميل، ومزيد التعظيم والتبجيل، لا الذمّ والنسبة إلى تخريب الدين، كما اجترأ به قلمه [يعني الاسترابادي] عليه، قدِّس سره، وعلى غيره من المجتهدين."[٤٠]

وقد هاجم العصفور من طعن في اجتهاد العلامة، وجعل ذلك الطعن من مصاديق حبّ إشاعة الفاحشة، فقال في ترجمة العلامة الحلي في اللؤلؤة: "ومن أجل ذلك طعن عليه بعض المتحذلقين، الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الدين، بل جعلوا ذلك طعنًا في أصل الاجتهاد، وهو خروج عن منهج الصواب والسداد؛ فإنّ غلط بعض المجتهدين – على تقدير تسليمه – لا يستلزم بطلان أصل الاجتهاد متى كان مبنيًّا على دليل الكتاب والسنة، الذي لا يعتريه الإيراد."[٤١]

العلامة الحلي في ميزان النقد البحراني:

إذا كان ما قدّمناه يدلّ على إعلاء البحرانيين من شأن العلامة الحلي، وإحلالهم إيّاه المحل الأرفع، فإنّ ذلك لا يعني عدم مؤاخذتهم إيّاه علميًّا، ومناقشته في آرائه ونظرياته، ولا يعني – كذلك – تقديمهم إيّاه على غيره، بل إنّا وجدنا من البحرانيين المنتقدين للعلامة الحلي من يمهّد لذلك النقد،

فناقشوا (أعلمية) العلامة، التي أقرّ بها غيرهم، ويكفي أن نقف على ديباجة إجازة العلامة لبني زهرة، كما وردت في البحار، لنقف على نظرة العلماء للعلامة، وتقديمهم إياه على غيره، فهو "الشيخ الأعظم، الإمام، العلامة المعظّم، سلطان المجتهدين، سند العلماء في العالمين، لطف الله في الخلائق أجمعين، أكمل الفضلاء المحققين، خليفة مولانا أمير المؤمنين، مهذب مذاهب المسلمين، موضّح المشكلات، مبيّن المعضلات، مقرر الدلائل البيّنات، مكمل علوم المتقدمين، متمم حقائق الموحدين، رئيس رؤساء الآفاق، أفضل أهل عصره على الإطلاق."[٤٢]

والذي نراه أنّ البحرانيين إنّما ناقشوا مسألة (أعلمية) العلامة؛ قصدَ نزع الهالة العلمية المحيطة به، وبغية إبداء آرائهم في مصنفاته ونظرياته، ومن أجل ذلك وجدناهم يقدّمون عليه بعض من تقدّمه، وبعض من تأخر عنه زمنيًّا، فالشيخ عبد الله السماهيجي (١١٣٥هـ) يرى أنّ المحقق الحلي "أفضل من العلامة في الفقه، وأضبط منه في الفتاوى، وأقرب منه للحديث في الأصول"[٤٣]، كما وجدناه يقدّم الشهيد الأول على العلامة، إذ يقول في ترجمة الشهيد: "وكان هذا الشيخ عينًا من أعيان هذه الطائفة، ثقةً، علامةً في الفقه، حتى أنّ شيخنا العلامة[٤٤] كان يقول: إنّه أفقه من العلامة الحلي، وكان الفاضل الهندي يقول: إنه أفقه الناس في زمانه وما بعده. وقال: إنه أفقه من العلامة."[٤٥]

وعلى الرغم من تقديم السماهيجي بعض الفقهاء على العلامة، ووصفه إياهم بالأعلمية من حيث إحكام الأدلة، يعترف – في نصٍّ آخر – تقدّم العلامة على غيره في (قوة الاستنباط)، ففي معرض احتجاجه على عدم وجود المجتهد المطلق في العلماء، وأنهم جميعًا متجزئون، احتجّ السماهيجي

بقوله: إنا "نمنع حصول المجتهد الذي له قوة على استخراج الفروع من الأصول، مع استكمال الآلات، وقوة الاستعداد في جميع الأحكام، بحيث لا يتوقف في مسألة، ولا يتردد في حكم؛ **فإنه لم يبلغ أحدٌ من علمائنا – في قوة الاستنباط – ما بلغ العلامة – رحمه الله تعالى – وكتبه مشحونةٌ بالتوقف، والاستشكال.**"[٤٦]

لقد أتاح القول بعدم أعلمية العلامة للبحرانيين تتبّع العلامة، وتوجيه كثيرٍ من النقود العلمية إليه، تلك النقود التي يمكن حصرها في وجهين: النقد العام المجمل لمؤلفات العلامة الحلي، والنقد الخاص لبعض آرائه ونظرياته، كتقسيم الأحاديث وتنويعها، والأخذ بالأدلة العقلية في مجال الاستنباط، وغير ذلك.

وسنعرض لهذين الوجهين باختصارٍ فيما يأتي:

الوجه الأول: ونعني به ذلك النقد الذي وُجِّهَ لمؤلفات العلامة بوجهٍ عام، فقد وجد فيها المنتقدون ما لا يتسم والمنهج العلمي؛ فإنّ "من وقف على كتب استدلاله، وعرف حقيقة تفصيله وإجماله، وغاص في بحار مقاله، وقف على العجب من كثرة الاختلاف في أقواله، وعدم التثبّت في الاستدلال حقَّ التثبّت، وعدم شدّة الفحص للأحاديث حقَّ التفحّص."[٤٧]

لقد أراد هذا النقد توضيح مكامن الخلل العلمي والمنهجي في مصنفات العلامة الحلي، وبخاصة الاستدلالية منها، فَرُمِيَت تلك المصنفات بالتناقض في الأقوال، وبقصور الاستدلال وعدم إحكامه، وعدم الإحاطة بما ورد عن أهل البيت من أخبار وأحاديث، وتلك مآخذ تعدُّ – إن صحّت – ممّا

يحطّ من رتبة العمل العلمي المنقود، غير أنّ ذلك النقد لم يكن مكتملا؛ إذ سقط في فخّ التعميم الذي يأباه المنهج العلمي القويم، فرُمِيَت مؤلّفات العلامة الاستدلالية جملةً بتلك النقود، الأمر الذي يعني إسقاطها من رتبة الاعتبار، من دون دليلٍ يتّكئ عليه المسقطون، وكان على الناقد – منهجيًّا – إبراز أمثلةٍ، تدلل على ما قدّم من مآخذ؛ كي يكون لنقده مكان من الأخذ والرد، والنقض والإبرام.

وقد اتّبع السماهيجي المنهج نفسه في نقد مصنّفات العلامة نقدًا عامًّا، دون تقديم ما يسند دعواه، فقال في ترجمة السيد مهنا بن سنان المدني: "وهو صاحب المسائل التي سأل بها العلامة – قدّس سرّه – فأجابه فيها بجواباتٍ، ليست كفوًا لسؤالاته في كثيرٍ من المواضع، كما لا يخفى على المنصف النحرير، والمتبحر الكبير، وما ينبئك مثل خبير."[٤٨]

ولم يكتفِ منتقدو العلامة بإبراز الخلل في مصنّفاته، بل راحوا يبينون سبب ذلك الخلل المنهجي عنده، فردّوه إلى استعجال العلامة، وعدم مراجعته ما يكتب، "وبالجملة، فالرجل لا يُنكَر فضله الغزير، ولا يخفى حاله على الصغير والكبير، لكنه كان – رحمه الله – من شدّة حرصه على التصنيف، واستعجاله في التأليف، وحدّة نظره وفهمه، وغزارة فضله وعلمه لا يراجع وقتَ جريان القلم أصول المسائل التي بلغها قلمه، بل يكتب كلّ ما في ذلك الحال وصل إليه فهمه، وأحاط به علمه، وإن ناقض ما سبق، وعارض ما سلف."[٤٩]

وقد كرر الشيخ يوسف العصفور هذا السبب نفسه، فقال: "وكان – رحمه الله – في استعجاله في التصنيف، ووسع دائرته في التأليف يرسم كلّ ما خطر بباله الشريف، وارتسم بذهنه المنيف، ولا يراجع ما تقدم له من الأقوال والمصنفات، وإن خالف ما تقدم منه في تلك الأوقات."[٥٠]

إنّ ظاهر هذا النقد علميٌّ منهجيّ، وهو نقدٌ لا يُعصَم منه أحد، سوى المستثنين بالدليل، لكننا كنّا ننتظر من ذينك الشيخين الجليلين تقديم ما يثبته من مصنفات العلامة نفسها، فإنّ ذلك من مقتضيات المنهج العلمي في النقد، لكنهما آثرا سوق دعواهما بلا دليلٍ يسندها!

ثمّة أمر آخر رُمِيَت به مصنفات العلامة، ذلك بأنّ منتقدي العلامة لم يجدوا إبداعًا في تلك المصنّفات؛ إذ لا يعدو العلامة أن يكون مقلّدًا غيره في أشهر مصنّفاته، فإنّ "من وقف على كتاب المنتهى وجده يحذو فيه حذو المعتبر، ومن وقف على كتاب القواعد وجده – غالبًا – يحذو حذو الشرائع، والإرشاد يحذو حذو القواعد، إلا أنه سلك في كلٍّ منها عمّا تقدّمها مسلك التلخيص والإيجاز.

وأخبرني الشيخ – قدّس سرّه – أنّ جبريات القواعد كلها منقولة من كتابٍ لبعض فضلاء العامة.

ومن وقف على المختلف وجد فيه خللا كثيرًا في الاستدلال، وتساهلا في تصحيح الأحاديث، وأحوال الرجال.

ومن وقف على الخلاصة وجدها تابعةً لكتاب النجاشي غالبا، ولفهرست الشيخ قليلا، إذا لم يكن الرجل مذكورًا في كتاب النجاشي، إلا أنه يزيد عليهما بالاضطراب والتناقض، والمساهلة في كثيرٍ من المواد، والتعارض."[٥١]

لقد حاول السماهيجي في هذا النقد سلب كلّ فضيلةٍ عن مصنّفات العلامة، فما هي إلا تكرار لكتب المحقق الحلي وغيره، بل إنّ كلّ ما في كتاب (القواعد) من جبريات مأخوذ من غيره، ولم يجد السماهيجي مما ينسب إلى العلامة في تلك المصنفات سوى التلخيص والإيجاز! ولقد بالغ السماهيجي في نقد العلامة، فنسب إليه عدم المعرفة بعلم الرجال؛ ذلك أنّ العلامة – في نظر السماهيجي – لم يكن في كتابه الرجالي (الخلاصة) إلا تابعًا للنجاشي غالبًا، وللطوسي قليلا، فإذا ما أراد الاستقلال، والابتعاد عنهما بانَ الاضطراب والتناقض!

إنّ النقد الموجّه لكتاب الخلاصة لا يفضي إلا إلى إلغائه، وعدم الاعتداد به مطلقًا، لكننا نفاجأ باتّكاء الناقد نفسه، أعني السماهيجي، عليه، فيوثق بعض الرجال اعتمادًا على توثيق العلامة، ومن ذلك قوله في منظومته، المسماة بـ(تحفة الرجال):

ثمّ ابن منصورٍ سليلُ يونسِ أبوه تأتي حاله لم تلبسِ

ثمّ ابن موسى لقبوه خورا يُكْنَى أبا جعفرٍ المذكورا

هُمُ ثقاتٌ كرّرَ العلامةْ توثيقَ سادسٍ فلا ملامةْ[٥٢]

وكذا قوله في الورقة التي تليها:

أمّا فتى الخزاز من أصحابِ جعفرٍ الصادقِ ذو كتابِ

اللؤلؤيُّ عنهُ وهو ثقةُ وابنُ ابنِ مسلمِ كذا الخلاصةُ[٥٣]

ولقد تابع الشيخ ياسين بن صلاح الدين البلادي (بعد ١١٤٧هـ) أستاذه السماهيجي في نقد كتاب الخلاصة للعلامة الحلي، فقال: "وإني قد تتبعتُ كتاب ابن داود، فوجدته كثيرًا ما يردّ على العلامة في ضبط الرجل، وفي حاله، وقد علقتُ بعضًا على هامش خلاصته، وسمعتُ كثيرًا من شيخنا المعاصر – عطّر الله مرقده – يقول: إنّ أغلاط العلامة كثيرة جدًّا، ولكنّا لم نجسر عليه كما جسرنا على ابن داود، إلى أن قال في بعض فوائده جاسرًا: وهو كثير الغلط والاضطراب."[٥٤]

ولم يكتف الشيخ ياسين البلادي بالحديث العام في نقده (خلاصة) العلامة، بل وجدناه يتابع ما قال العلامة، فينقله مؤيّدًا تارة، ومبيّنا خطأ العلامة تارة أخرى، وفيما يلي أمثلةٌ مما وقف عليه البلادي من أخطاء:

١. قال في ترجمة إبراهيم بن أبي البلاد ما نصه: "اسمه يحيى بن سليم، أو سليمان: ثقة، روى عن الصادق والكاظم والرضا – عليهم السلام. يكنّى (أبا إسماعيل) كما قاله المصنف، لا (أبا الحسن) كما في الخلاصة."[٥٥]

٢. كما ردّ على العلامة في توثيقه إسماعيل الجعفي، فقد "نقل ابن عقدة أنّ الصادق – عليه السلام – ترحّم عليه، وقال ابن نمير: إنه ثقة، فاعتمد العلامة عليهما، فقال: حديثه أعتمد عليه.

وفيه نظر؛ لأنّ ابن عقدة جارودیٌّ، وابن نمير عاميّ، غير ثقة."[٥٦]

٣. وقد ترجم لخالد بن مادّ، ضابطا الاسم "بتشديد الدال المهملة، القلانسي. كذا في نسخ الكتاب، وهو الموافق لما في الإيضاح، والمنقول عن الفهرست، وصرّح به ابن داود.

وفي الخلاصة: زياد، بالزاي قبل الياء، المنقوطة تحتها نقطتين، وقيل: باد، بغير زاي، وعوض الياء باءٌ منقوطة، تحتها نقطة واحدة.

قال ابن داود: كلاهما غلط، منشؤه توهّمٌ."[٥٧]

٤. وفي ترجمة داود بن كثير الرقي، أبرز البلادي اختلاف الأقوال فيه، ثم نقل رأي العلامة، الذي قال "في الإيضاح: ضعيفٌ جدًّا، وفي الخلاصة: وعندي فيه توقّفٌ، والأقوى قبول روايته؛ لقول الشيخ الطوسي، والكشي."

ولم يرتضِ الشيخ البلادي قول العلامة؛ فإنّ "قوله: (فيه توقّفٌ) ينافي قوله: (والأقوى عندي قبول روايته) على أنّ الجارح مقدّم، ولا سيما مع كونه جماعة فضلاء."[٥٨]

والحق أنّ أكثر كتب الرجال لا تخلو من تلك المطاعن التي أخذها الشيخ ياسين البلادي على خلاصة العلامة؛ فإنّ السهو والخطأ يردان على البشر أجمعين، خلا من أخرجهم الدليل،

أعني المعصومين، عليهم السلام، وذلك لا يعني إسقاط كتاب الخلاصة من الاعتبار، وإلا فلن يبقى من الكتب ما يمكن الاعتماد عليه!

الوجه الثاني: النقد الخاص لبعض آراء العلامة ونظرياته:

وقف البحرانيون من آراء العلامة موقفين مختلفين، فقد أيّد فريقٌ منهم معظم آراء العلامة، فتبنوها، وكرروها في مصنفاتهم، ومن أبرز أعلام هذا الفريق الشيخ أحمد بن المتوج البحراني، تلميذ ابن العلامة، أعني فخر المحققين الحلي، في حين وقف فريقٌ آخر من البحرانيين – وهم الأخباريون – من تلك الآراء والنظريات موقف الناقد الرافض، ولو أنّ باحثًا جادًّا تتبّع آراء العلامة الخاصة، وفَحَصَ تلقّي البحرانيين إيّاها لوجد ما يكشف تغلغل العلامة في فكر البحرانيين، وفي ما يلي أمثلةٌ ثلاثة لتبيان ما قلناه:

المثال الأول: وهو المرتبط بنقد البحرانيين لنظرة العلامة إلى الاجتهاد، وهي مسألة طال الأخذ والردّ فيها بين الأصوليين والأخباريين، ولعلّ المأخذ الأكبر الذي أخذه الأخباريون على الأصوليين، فلم يرتضوا طريقتهم، ناجمٌ عن تفسير مصطلح (الاجتهاد)، فقد "استعملت هذه الكلمة، لأول مرة، على الصعيد الفقهي للتعبير بها عن قاعدةٍ من القواعد التي قررتها بعض مدارس الفقه السنّي، وسارت على أساسها، وهي القاعدة القائلة إنّ الفقيه إذا أراد أن يستنبط حكمًا شرعيًّا، ولم يجد نصًّا يدلّ عليه في الكتاب، أو السنة رجع إلى الاجتهاد بدلا عن النص."[٥٩]

ولم يرتضِ الإمامية الأوائل الاجتهاد بهذا المعنى، بل ذمّوه، وصنّفوا في إبطاله وردّه المصنّفات، واستمرّ موقفهم من (الاجتهاد) حتى بزغ نجم المحقّق الحلي، الذي حاول تطوير المصطلح، وتخليصه من السلبيات التي شابته، وتابعه في التطوير العلامة الحلي، حتى غدا ذلك المصطلح شائعًا مقبولا عند كثيرٍ من الفقهاء في الوسط الفقهي الإمامي، وبقي قسم من فقهاء الإمامية، كالمولى محمد أمين الاسترابادي ثابتين على الموقف السلبي الأول من (الاجتهاد)، وقد تابع كثير من فقهاء الإمامية الاسترابادي فرفضوا ما رفض، وهم المعروفون بالأخباريين[٦٠].

لقد ساوى الشهيد الصدر – قدس سره – بين العلامة الحلي وخاله المحقق في تطوير مصطلح الاجتهاد، وجعلهما معًا مخرجَين لذلك الاصطلاح من حظيرته المذمومة إلى ما لا ذمّ فيه، والحق أنهما ليسا سواء، فالعلامة الحلي يعرّف الاجتهاد تعريفًا مطابقا للمعنى المذموم، فهو عنده "استفراغ الوسع من الفقيه؛ لتحصيلِ ظنٍّ بحكم شرعيّ"[٦١]، وهو المعنى الذي ردّه الأخباريون، ومنهم أخباريو البحرين، فقد عرض الشيخ محمد المقابي البحراني تعريف العلامة للاجتهاد؛ فإنّه "عند العلامة وتابعيه عبارة عن استفراغ الوسع في النظر في المسائل الظنية الشرعية، على وجهٍ لا زيادة فيه"[٦٢]، وقد وجد المقابيّ في هذا التعريف متابعةً لرأي العامة، فقال ناقضًا تعريف العلامة: "وهذا طريق العامّة بعينه، إلا في مسائل عديدة، وجوازه بهذا النحو ممنوع، وأصحاب الأئمة مجمعون على بطلانه، وإنّما يجوز العمل بالنصّ الصريح، فإن وافق حكم الله الواقعي، وإلا كان تقيةً، فهو رخصة."[٦٣]

ولأجل ما في تعريف العلامة من اعتبار الاجتهاد طريقًا ظنيًّا للكشف عن الحكم، قدّم المقابي تعريفًا آخر للاجتهاد، سالمًا من ذلك الإيراد، فهو عنده"عبارة عن صَرْفِ العالِم بمدارك الأحكام الشرعية الفرعية نظره في الترجيح بين متعارضاتها، وردّ متشابهاتها إلى محكماتها، ومعرفة لوازمها وأفرادها."[٦٤]

ثمة أمرٌ آخر، مرتبط بالاجتهاد، ناقش البحرانيون فيه العلامة الحلي، ذلكم أنه اشترط في المجتهد شرائط كثيرة، أوصلها إلى ثمانية، منها معرفة اللغة ومعاني الألفاظ الشرعية، ومنها المعرفة بمراد الله تعالى من اللفظ، والمعرفة بمواقع الإجماع، وبشرائط البرهان، وغيرها[٦٥]، وقد أخذ ابن المتوج البحراني برأي العلامة في شرائط الاجتهاد، فعدّد العلوم التي يجب على المجتهد معرفتها، موصلا إياها إلى خمسة عشر علمًا[٦٦].

ولقد كانت هذه المسألة من المسائل الفارقة بين الأخباريين والأصوليين؛ فالأصوليون "يقولون إنه لا يبلغ أحدٌ رتبة الفتوى، ومعرفة الحديث إلا من عرف المقدمات الست، وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، والمنطق، والأصول الأربعة، وهي: الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل، وذكر بعضهم أنه لا يكون ذلك إلا لمن عرف نحوًا من خمسة عشر علمًا"، أما الأخباريون فـ"لا يشترطون غير معرفة كلام العرب، ومنه بعض مسائل النحو، والتصريف، بل ربّما منع بعضهم اشتراط النحو والتصريف مطلقًا، وللمسألة موضعٌ آخر، ومعرفة اصطلاحات أهل

البيت، عليهم السلام، ومعرفة محاوراتهم، وما عدا ذلك ليس بشرطٍ، سوى المتوقف فهم كلام العرب عليه."[٦٧]

ويبدو أنّ بعض الفقهاء قد اعترض على العلامة في اشتراطاته، فما كان من الشيخ المقابي إلا التفريق بين العلوم التي هي مقدمات يتوقف عليها الاجتهاد، والعلوم التي تعد مكملات للعالم فحسب، جاعلا ذلك التفريق منطلقًا للرد على ذلك المعاصر؛ "وتشنيع المعاصر على العلامة كثيرًا، حيث إنه استخرج كثيرًا من المسائل بطريق الجبر والمقابلة فيه ما ترى."[٦٨]

المثال الثاني: التقسيم الجديد للحديث:

تعدّ قضية التقسيم الجديد للحديث من القضايا الرئيسة الفارقة بين الأصوليين والأخباريين؛ ذلك أنّ الأصوليين ينوعون الأحاديث إلى أربعة أنواع: صحيح، وحَسَن، وموثّق، وضعيف، أمّا الأخباريون فلم يرتضوا هذا التقسيم الرباعي للحديث، فهم إنّما يقسمونه إلى صحيحٍ وضعيف، فالصحيح – عندهم – "ما صحَّ عن المعصوم وثَبَتَ، ومراتبُ الثبوت تختلف، فتارةً بالتواتر، وتارةً بأخبار الآحاد المحفوفة بالقرائن التي تشهد بصحة الخبر، كمطابقة القرآن، والإجماع، واعتضاده بأحاديث أخرى، وغير ذلك من القرائن التي توجب العلم، كما فصّله الشيخ وغيره، أو كان الحديث من الأصول الصحيحة المعتبرة عند الطائفة. والضعيف ما عدا ذلك."[٦٩]

وقد وقف البحرانيون على هذه المسألة، فبيّنوا – بادئ الأمر – تاريخها، وأشاروا إلى أول القائلين بها من الإمامية، فقد "صرّح جملةٌ من أصحابنا المتأخرين بأنّ الأصل في تنويع الحديث إلى الأنواع الأربعة المشهورة هو العلامة، وشيخه جمال الدين أحمد بن طاووس، نوّر الله تعالى مرقديهما."[٧٠]

ولسنا – هنا – في مقام إثبات هذه المسألة، وتحقيق أول الذاهبين إلى هذا التنويع، وإن كنّا نرى أنّ السيد ابن طاووس هو من فعل ذلك، ثمّ تابعه تلميذه العلامة، فروّج للاصطلاح الجديد، ونشره مؤكّدًا عليه، حتى صار اصطلاحًا قارًّا في الدراسات الفقهية والحديثية؛ فالعلامة إذن هو المروّج لهذا الاتجاه، وليس مبتدعًا له.

ولم يكتفِ البحرانيون بتبيان تاريخ المسألة، بل راحوا يناقشونها، ويبينون ما يترتب على الأخذ بها من فسادٍ، ذلك "أنّ الاصطلاح الجديد قد لا يتبين فيه الصحيح من الضعيف؛ لأن الاعتماد في الجرح والتعديل إنما هو على الشيخ والنجاشي، على حسب ما وصل إليهما من مشايخهما، وربّما اختلفا في ذلك فيكون الحديث صحيحا باعتبار توثيق أحدهما، ضعيفًا باعتبار جرح الآخر.

بل قد يقال إنّ التكليف بمعرفة الصحيح من الضعيف تكليفٌ بمتعسِّر، بل متعذِّر فيرجع إلى التكليف بالمحال؛ لأنّ مرجعه في هذا الزمان إلى تقليد من تقدمنا من الشيخين وغيرهما، ولا علم لنا بمذاهبهم فيما تثبت به العدالة والفسق، خصوصًا مع علمنا بعدم اطلاعهم على حال المعدَّل والمجروح إلا من جهة النقل."[٧١]

يضاف إلى ذلك"أنّ التوثيق والجرح الذي بنوا عليه تنويع الأخبار إنّما أخذوه من كلام القدماء، وكذلك الأخبار التي رويت في أحوال الرواة من المدح والذم، إنّما أخذوها عنهم، فإذا اعتمدوا عليهم في مثل ذلك، فكيف لا يعتمدون عليهم في تصحيح ما صحّحوه من الأخبار، واعتمدوه، وضمنوا صحته؟"[٧٢]

وقد لاحظ الشيخ يوسف العصفور أنّ العمل بالاصطلاح الجديد يفضي إلى فساد الشريعة، وإبطال الدين، معللا ذلك بأنه "متى اقتصر في العمل على هذا القسم الصحيح، أو مع الحسن خاصة، أو بإضافة الموثّق أيضًا، ورُمِيَ بقسم الضعيف – باصطلاحهم – من البين، والحال أنّ جلّ الأخبار من هذا القسم، كما لا يخفى على من طالع كتاب الكافي "أصولا وفروعًا، وكذا غيره من سائر كتب الأخبار، وسائر الكتب الخالية من الأسانيد."[٧٣]

كما رأى العصفور أنّ الاصطلاح الجديد "غير منضبط القواعد والبنيان، ولا مشيّد الجوانب والأركان"، وقد ساق لإثبات هذا الحكم أربعة أدلة[٧٤]:

الأول: اعتماد القائلين بالاصطلاح الجديد في التمييز بين الأخبار على أسماء الرواة المشتركة إنما كان على الأوصاف، والألقاب، والنسب، والراوي، والمروي عنه، ونحوها، وكلّ أولئك يجوز الاشتراك فيها؛ فإنّ الرواة عن الأئمة غير محصورين في عدد مخصوص، ولا في بلدةٍ واحدة.

الثاني: مبنى تصحيح الحديث عند أصحاب الاصطلاح الجديد إنما كان اعتمادًا على نقل توثيق رجاله في أحد كتب المتقدمين، ككتاب الكشي، والنجاشي، والفهرست، والخلاصة، ونحوها، وعدّوا

ذلك شهادة منهم بالتوثيق، مع ما بين مصنفي تلك الكتب المعتمدة وبين رواة الأخبار من المدة الطويلة، فكيف اطّلعوا على أحوالهم، الموجبة للشهادة بالعدالة أو الفسق؟

الثالث: عدم التزام أصحاب الاصطلاح الجديد بما قرروه من قواعد؛ إذ حكموا بصحة بعض الأحاديث، التي هي ضعيفة باصطلاحهم، كمراسيل ابن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، وغيرهما، زعمًا منهم أنّ هؤلاء لا يرسلون إلا عن ثقة!

الرابع: اضطراب كلام الآخذين بالاصطلاح الجديد في الجرح والتعديل، وعدم الأخذ بمقياس واحد، بل ربّما خالف الواحد منهم نفسه، فبعضهم يقدم الجرح على التعديل، وبعضهم لا يقدم إلا مع عدم إمكان الجمع، وهذا يقدم النجاشي على الشيخ، وهذا ينازعه، ويطالبه بالدليل.

[1]من تقديم الدكتور محمود البستاني لكتاب: منهى المطلب في تحقيق المذهب، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط١، ١٤١٢هـ، ص ٧.
[2]رجال ابن داود، ص ١١٩- ١٢٠
[3]انظر: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية لجودت القزويني، ص ١١٢- ١١٦
[4]انظر: تاريخ المؤسسة الدينية الشيعية لجودت القزويني، ص ١١٦
[5] عوالي اللالي، ج١، ص١١، وانظر: الزاكي، فاضل: العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، ص ٣٠.
[6]بحار الأنوار، ج١٠٤، ص ٦٥
[7]جواهر البحرين للماحوزي ٨٤
[8]أنوار البدرين ٧٠- ٧١
[9]الحركة العلمية ٢٢- ٢٣
[10]أنوار البدرين ٥٢
[11]إجازات علماء البحرين للمكباس، ص ٢٤٨
[12]الكلداري: مخطوطة من القرن العاشر، مجلة الساحل، العدد ٢٨، شتاء ٢٠١٥م، ص ٥٦- ٦٦.
[13]الذريعة ٢٤/ ٢٠٠
[14]منية الممارسين، الورقة ٩٥
[15]أعلام الثقافة نقلا عن البهائي ١/ ٥٤٧
[16]الإجازة الكبيرة ٥٠- ٥١
[17]انظر: الإجازة الكبيرة ٦٨
[18]أعلام الثقافة ١/ ٥٤٨
[19]كنز المسائل ١/ ١٩
[20]الاسترابادي، المولى محمد أمين: الفوائد المدنية، تحقيق رحمة الله الرحمتي الأراكي، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط٣، ١٤٢٩هـ، ص ٣١.
[21] جودت القزويني: تاريخ المؤسسة الشيعية، ص ١٥٤.
[22]جودت القزويني: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، ص ١٧٧.
[23]جودت القزويني: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، ص ١٧٤- ١٧٥.
[24] كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ٢٠٠١م، ص ١١٢- ١١٣.

[٢٥] انظر: جودت القزويني: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، ص ١١٧- ١٢٣.
[٢٦] انظر: وجيه كوثراني: الفقيه والسلطان، ص ١٢٣.
[٢٧] جودت القزويني: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، ص ١١٢.
[٢٨] مهدي علي بور: تاريخ علم الأصول، ص ١٥٣.
[٢٩] جودت القزويني: المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية، ص ١١٢.
[٣٠] بور، مهدي علي: تاريخ علم الأصول، ترجمة الشيخ علي ظاهر، دار الولاء، بيروت، ط١، ٢٠١٠م، ص ١٥٠.
[٣١] الإجازة الكبيرة ١٨٣
[٣٢] لؤلؤة البحرين للعصفور، ص ٢١٠- ٢٢٦
[٣٣] من إجازة الشيخ يوسف العصفور للسيد محمد مهدي الطباطبائي، إجازات علماء البحرين، ص ٢٦٤
[٣٤] نخبة الأصول للمقابي، الورقة ٩٠.
[٣٥] المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، ص ٥- ٦
[٣٦] المصدر نفسه، ص ٣٨
[٣٧] المصدر نفسه، ص ٤١
[٣٨] المصدر نفسه، ص٤٣
[٣٩] المصدر نفسه، ص ٤٥- ٤٦
[٤٠] الحدائق ١/ ١٧٠
[٤١] اللؤلؤة ٢٢٦
[٤٢] بحار الأنوار، ج١٠٦، ص
[٤٣] الكبيرة ١٩٠
[٤٤] يعني الشيخ سليمان الماحوزي.
[٤٥] الكبيرة ١٦٣
[٤٦] منية الممارسين، المسألة السابعة، الورقة ٧٥.
[٤٧] الإجازة الكبيرة ١٨٣
[٤٨] الكبيرة ١٨٧
[٤٩] الكبيرة ١٨٤- ١٨٥
[٥٠] اللؤلؤة ٢٢٦
[٥١] الكبيرة ١٨٤
[٥٢] تحفة الرجال للسماهيجي، الورقة ٦٥.
[٥٣] المصدر نفسه، الورقة ٦٦.
[٥٤] معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، ص ٢٨
[٥٥] معين النبيه ٩٢
[٥٦] معين النبيه ١١٠- ١١١

[٥٧]معين النبيه ١٥٦
[٥٨]معين النبيه ١٦٢
[٥٩] الصدر، السيد محمد باقر: المعالم الجديدة للأصول، مركز الأبحاث والدراسات التخصصية للشهيد الصدر، قم، ط٣، ١٤٢٩هـ، ص ٣٨- ٣٩.
[٦٠] انظر: المصدر السابق، ص ٣٧- ٤٤.
[٦١]تهذيب الوصول إلى علم الأصول للعلامة الحلي، ص ٢٨٣.
[٦٢]نخبة الأصول، الورقة ٩١.
[٦٣] نخبة الأصول، الورقة ٩١.
[٦٤] نخبة الأصول، الورقة ٨٦.
[٦٥]تهذيب الوصول ٢٨٤- ٢٨٥.
[٦٦] انظر: [كفاية الطالبين لابن المتوج البحراني، الورقة ٤٩.

[٦٧] منية الممارسين، الورقة ٧٥.
[٦٨]نخبة الأصول، الورقة ٨٧
[٦٩] منية الممارسين، الورقة ٧٣- ٧٤.
[٧٠] الدرر النجفية ٢/ ٣٢٣
[٧١] نخبة الأصول للمقابي، الورقة ١٣
[٧٢] الدرر النجفية ٢/ ٣٢٥

[٧٣] الدرر النجفية ٢/ ٣٣٢
[٧٤] انظر الدرر ٢/ ٣٣٣- ٣٣٥